

## حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وللعاهر الحجر

ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضی الله عنها قالت: «اختصم سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زمعة في غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إليّ أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال عبد الله بن زمعة: هذا أخي يارسول الله وُلِدَ علي فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شبهاً بيناً بعتبة، فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة» فلم تره سودة قط<sup>(١)</sup>.

لذلك، ولهذا أجمعت الأمة على ثبوت النسب بالفراش. وقرر علماؤنا أن جهات ثبوت النسب أربعة هي: الفراش، والاستلحاق، والبينة، والقافة<sup>(٢)</sup>.

قال علماؤنا: إنما تصير الأمة فراشاً بالوطء، وهذا رأى الجمهور. وقد اختلف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشاً على أقوال ثلاثة: **أحدها:** أنه نفس العقد.

**ثانيها:** أنه العقد مع إمكان الوطء.

**ثالثها:** أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه.

\*\*\*

ثم إن الاستلحاق يكون للأب، فإذا الحد فإن كان الأب موجوداً، فإن استلحاق الجد لم يؤثر شيئاً.

أما البينة فتكون بأن يشهد شاهدان أنه ابنه، أو أنه وُلِدَ علي فراشه من زوجته أو أمته، وإذا شهد بذلك اثنان من الورثة لم يلتفت إلى إنكار بقيتهم، وثبت نسبه، ولا يعرف نزاعٌ في ذلك.

\*\*\*

(١) البخارى (٥٤/٥) و(٢٦/١٢)، ومسلم (٢٧) (١٤٥٧).

(٢) وقد اتفق المسلمون على أن النكاح يثبت به الفراش، حسب ماورد في حديثه صلى الله عليه وسلم. راجع زاد المعاد (٤١٠/٥) ومابعدها.

ثم إن القافة هي الأخرى مُعَوَّل عليها، ومنوط بها في إلحاق النسب حسب قضائه صلى الله عليه وسلم وحكمه، وقد اعتبر العلماء القيافة دليلاً آخر موافقاً لدليل الفراش.

أما تقديم اللعان على الشبه، وإلغاء الشبه مع وجوده، فكذلك أيضاً هو من تقديم أقوى الدليلين على أضعفهما، وذلك لا يمنع العمل بالشبه مع عدم ما يعارضه، كالبيئة تقدم على اليد والبراءة الأصلية، ويعمل بهما عند عدمهما. وقد قال علماؤنا: إن الفراش الصحيح إذا كان قائماً، فلا يعارض بفاقة ولا شبه، فمخالفة ظاهر الشبه لدليل أقوى منه - وهو الفراش - غير مستنكر، وإنما المستنكر مخالفة هذا الدليل للظاهر بغير شيء.

\*\*\*

### حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه في استلحاق ولد الزنى وتوريثه

ذكر الإمام أحمد في المسند، وأبو داود في السنن من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا مساعة في الإسلام، من ساعى في الجاهلية فقد ألحق بعصبته، ومن ادعى ولداً من غير رشدة، فلا يرث، ولا يورث»<sup>(١)</sup>.

وروى أبو داود أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذى يدعى له ادعاه ورثته، فقضى أن كل من كان من أمة يملكها يوم أصابها، فقد لحق بمن استلحقه، وليس له مما قسم قبله من الميراث، وما أدرك من ميراث لم يقسم، فله نصيبه، ولا يلحق إذا كان أبوه الذى يدعى له أنكره، وإن كان من أمة لم يملكها، أو من حرة عاهر بها، فإنه لا يلحق ولا يرث، وإن كان الذى يدعى له هو ادعاه، فهو من ولد زنية من حرة كانت أو أمة.

(١) الإمام أحمد (٣٤١٦) وأبو داود (٢٢٦٤/٦٩٦/٢) المساعة: الزنى، وكان الأصمعى يجعلها في الإمام دون الخرائر. لأنهن يسعين لمواليهن، وكان عليهن ضرائب مقررة، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المساعة. بتصرف من زاد المعاد (٤٢٦/٥). والحديث رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وورد في رواية: وهو ولد زنى لأهل أمه (من كانوا) حرة أو أمة، وذلك فيما استلحق في أول الإسلام، فما اقتسم من مال قبل الإسلام، فقد مضى<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

### قضاؤه صلى الله عليه وسلم بموافقة حكم علي بن أبي طالب في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد

عن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال: كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء رجل من أهل اليمن، فقال: إن ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا عليا يختصمون إليه في ولد، قد وقعوا على امرأة في طهر واحد، فقال لاثنين: طيبا بالولد لهذا. فغليا ثم قال لاثنين: طيبا بالولد لهذا، فغليا، ثم قال لاثنين: طيبا بالولد لهذا، فغليا، فقال: أتم شركاء متشاكسون، إني مقرع بينكم، فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدية، فأقرع بينهم، فجعله لمن قرع، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أضراسه أو نواجذه<sup>(٢)</sup>.  
وقد اختلف العلماء وتنازعوا في العمل بهذا الحديث.

\*\*\*

### أمور مستفادة منتهى إليها

في هذا الحديث دليل على حقوق الولد بأب واحد، وأنه لا يلحق بأكثر من أب واحد.

فيه أيضا إثبات القرعة في أمر الولد، وإحقاق القارع به وقد قال بهذا نفر من العلماء.

ومن ذهب إلى ظاهره إسحاق بن راهويه، وقال: هذه هي السنة في دعوى الولد. وقال الشافعي به قديما، وقيل لأحمد في حديث زيد بن أرقم هذا فقال: حديث القافة أحب إلي، وقد تكلم بعضهم في إسناده.

\*\*\*

(١) أبو داود (٢/٣٠٠/٢٢٦٥) و (٢٢٦٦).

(٢) أبو داود (٢/٧٠٠/٢٢٦٩) و (٢/٧٠١/٢٢٧٠). وغليا: بالمشاة التحتية، من غليان القدر، وفي بعض نسخ سنن أبي داود (غلبا) بالوحدة التحتية. راجع الزاد (٤٢٩/٥).

## قضاؤه صلى الله عليه وسلم فى الحضانة

أخرج البخارى فى صحيحه من حديث البراء بن عازب، أن ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر، وزيد، فقال على: أنا أحق بها وهى ابنة عمى. وقال جعفر: ابنة عمى، وخالتها تحتى، وقال زيد: ابنة أخى، فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالتها، وقال: «الخالة بمنزلة الأم»<sup>(١)</sup>.

وثبت أيضا من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو ابن العاص أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابنى هذا كان بطنى له وعاء، وثدى له سقاء، وحجرى له حواء، وإن أباه طلقنى، فأراد أن ينتزعه منى، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنت أحق به ما لم تنكحى»<sup>(٢)</sup>.

وروى أهل السنن من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه<sup>(٣)</sup>.

وروى أهل السنن أيضا أن امرأة جاءت، فقالت: يا رسول الله، إن زوجى يريد أن يذهب بابنى، وقد سقانى من بئر أبى عنية، وقد نفعتنى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «استهما عليه» فقال زوجها: من يحاقنى فى ولدى؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا أبوك، وهذه أملك، وخذ بيد أيهما شئت، فأخذ بيد أمه، فانطلقت به<sup>(٤)</sup>.

وذكر الإمام النسائى عن عبد الحميد بن سلمة الأنصارى، عن أبيه عن جده، أن جدّه أسلم، وأبت امرأته أن تُسلم فجاء بابن له صغير لم يبلغ، قال: فأجلس النبى صلى الله عليه وسلم الأب ها هنا، والأم ها هنا، ثم خيرها وقال: «اللهم اهده» فذهب إلى أبيه<sup>(٥)</sup>.

(١) البخارى (٢٢٣/٥) وأبو داود (٢٢٧٨/٧٠٩/٢) والترمذى (١٩٠٥).

(٢) أبو داود (٢٢٧٦/٧٧/٢).

(٣) الترمذى (١٣٥٧) وأبو داود (٢٢٧٧/٧٠٨/٢).

(٤) الترمذى (١٣٥٧) وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح وهو نفس الحديث السابق.

(٥) سنن النسائى (١٨٥/٦).

وأخرج أبو داود عنه وقال: أخبرني جدى رافع بن سنان أنه أسلم، وأبت امرأته أن تسلم، فأتت النبی صلی الله علیه وسلم، فقالت: ابنتی وهی فطیم أو شبهه، وقال رافع: ابنتی، فقال له رسول الله صلی الله علیه وسلم: «اقعد ناحیة» وقال لها: «اقعدی ناحیة» فأقعد الصبیة بینهما، ثم قال: ادعواها، فمالت إلى أمها، فقال النبی صلی الله علیه وسلم: «اللهم اهدھا» فمالت إلى أبيها، فأخذها<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

## المستفاد من هذه الأحكام

يستدل من هذه الأحاديث على جواز الحكم على الغائب حيث ورد في الحديث الأول أقوال الأم واستعطافها رسول الله صلی الله علیه وسلم، ولم يرد ذكر الأب.

ولكن هذا الاستدلال لا يكون إلا في حالة القطع بغياب الأب، ولكن لا يستبعد أن يكون الأب حاضراً لكنه لم يتكلم، لأنه من الصعب في التصور أن يصدر حكم لصالح امرأة بناء على أقوالها هي وحسب، على أنها زوج فلان، وأنها طالق منه إلى غير ذلك.

\*\*\*

كما يدل أيضاً على أنه عند افتراق الأبوين وبينهما ولد فإن الأم أحق به من الأب، ما لم يقيم بالأم ما يمنع تقديمها على أبيه في ذلك، أو بالولد وصف معين يقتضى التخيير، أو حسب المصلحة الراجحة للولد.

وقد ثبت أن تنوزع في حضانة طفل صغير بين والديه بعد وقوع الطلاق، فعند تخييره اختار أمه، ورفض أباه، فلما سئل عن ذلك قال: لأن أمه تشتري له الحلوى،

(١) أبو داود (٢٢٤٤/٦٧٩/٢) والنسائي (١٨٥/٦). قال علماؤنا: في هذا بيان أن الولد الصغير إذا كان بين المسلم والكافر أن المسلم أحق به. وهذا مذهب الشافعي، ورأى أهل الرأي غير ذلك وهو أن الزوجة أحق بأولادها ما لم تتزوج. راجع المعنى في الزاد (٤٣٤/٥).

وتدعه يلعب مع الأطفال، لكن أباه يضربه ليختلف إلى الكتاب لحفظ القرآن، فحكم شريح وقضى بأن يأخذه أبوه.

\*\*\*

قوله صلى الله عليه وسلم «أنت أحق به ما لم تنكحى» دليل على أن حق الحضانة للأم. لكن اختلف العلماء فى هذه القضية وتنازعوا فيها نزاعاً مشهوراً، وهو هل معنى هذا أن قوله «أنت أحق به ما لم تنكحى» هل هو تعليل أو توقيت؟ ثم وقع الخلاف فيما إذا كان الطلاق رجعياً، هل يعود حقها بمجرد، أو يتوقف عودها على انقضاء العدة؟ وقد بسط الفقهاء القول فى هذا التنازع، فليرجع إليه من شاء فى مظانه من كتب الفقه.

\*\*\*

ثم قيل: هل معنى قوله صلى الله عليه وسلم «... أنت أحق به ما لم تنكحى» هل المقصود بذلك النكاح مجرد العقد، أم الدخول بها والبناء عليها؟ والأول: قول الشافعى وأبى حنيفة، والثانى قول مالك.

\*\*\*

وليس معنى قوله صلى الله عليه وسلم للأم «أنت أحق به ما لم تنكحى» ليس هذا مطلقاً لكل أم فى كل الأحوال، وإنما هذا مخصوص مقيد، لا ينسحب على الأم الكافرة، والرقيقة أو الفاسقة.

\*\*\*

إن مسائل الحضانة فيها نزاع كبير نتيجة التأويل والتفسير، ولكل مذهب من المذاهب رأيه وأدلته التى يحتج بها وهو باب كبير فى الفقه الإسلامى مرهون ومقيد بالنصوص المسوقة فى هذا الباب مع تقويم الظروف العامة لكل حالة على حده الحاضن والحاضنة والمحضون... وعند التنازع يرفع الأمر لولى الأمر؛ ليرى فيه رأيه والله سبحانه المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا به.

\*\*\*

## حكمه صلى الله عليه وسلم فى النفقة على الزوجات

جعل صلى الله عليه وسلم نفقة الزوجة على الزوج مرهونة بالعرف السائد، ولم يقدر فيها مقدراً معلوماً.

وقد ثبت فى الصحيحين أن هنداً امرأة أبى سفيان قالت له صلى الله عليه وسلم: إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ ليس يعطينى من النفقة ما يكفينى وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: «خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف»<sup>(١)</sup>.

وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال فى خطبة حجة الوداع قبل وفاته ببضعة وثمانين يوماً: «واتقوا الله فى النساء، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج الإمام مسلم فى صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم قال: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف»<sup>(٣)</sup>.

والمعروف فى قوله صلى الله عليه وسلم غير محدد القيمة، إنما هو راجع للعرف.

وهذا هو المنصوص عليه فى كتابه الكريم فى قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٤)</sup>.

أى إن على الزوج إطعام المرأة والوليد والكسوة على قدر الجدة، والسعة. وقال تعالى أيضاً: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾<sup>(٥)</sup>. وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة المرأة مثل نفقة الخادم، وردهما إلى العرف.

(١) البخارى (٣٣٨/٤، ٣٣٩) ومسلم (١٧١٤).

(٢) مسلم ١٢١٨. وقد ورد فى سنن أبى داود (٢١٤٤/٦٠٧/٢) قوله ﷺ فى النفقة، على الزوجات: «أطعموهن مما تأكلون، وأكسوهن مما تكتسون، ولا تضربوهن، ولا تقيحوهن» وأخرجه الترمذى (١١٦٣).

(٣) مسلم (١٦٦٢).

(٤) البقرة ٢٣٣.

(٥) الطلاق ٧ راجع تفسير القرطبى (١٦٩/١٨) والطبرى (٩٤/٢٨) والبحر المحيط لأبى حيان (٢٨٥/٨) والتسهيل لعلوم التنزيل (١٢٩/٤) وتفسير أبى السعود (١٧٢/٥).

ثبت فى الصحيح من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال: امرأتك تقول: إما أن تطعمنى، وإما أن تطلقنى، ويقول العبد: أطعمنى واستعملنى، ويقول الابن: أطعمنى إلى من تدعنى<sup>(١)</sup>.

وكانت نفقة الزوجة والولد والرقيق كلها الإطعام لا التملك، وقد قال تعالى فى إطعامهم: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

قيل إنه الخبز والزيت<sup>(٣)</sup>. وقد فسر صحابة النبى صلى الله عليه وسلم إطعام الأهل بالخبز المأدوم من غير تحديد فى إطار وصف مطلق عام، ولذلك فإنه من المقطوع به أن تقدير النفقة تحديداً غير ماثور وغير محفوظ عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم.

\*\*\*

### حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تمكين المرأة من فراق زوجها المعسر بنفقتها

ورد فى الصحيح، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفضل الصدقة ما ترك غنى» وفى لفظ: «ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول».

تقول المرأة: إما أن تطعمنى، وإما أن تطلقنى، ويقول العبد: أطعمنى واستعملنى، ويقول الولد: أطعمنى، إلى من تدعنى؟ قالوا: يا أبا هريرة، سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا، هذا من كيس أبى هريرة<sup>(٤)</sup>.

(١) البخارى (٤٣٩/٩) و (٤٤٠).

(٢) المائدة: ٨٩.

(٣) وهذا القول معزو لابن عباس رضى الله عنهما، كما صح عن ابن عمر قوله: «الخبز والسمن، والخبز والتمر، ومن أفضل ما تطعمون الخبز واللحم» أهـ. راجع أيضا الزاد (٤٩٤/٥) بتصرف.

(٤) البخارى (٤٣٩/٩)، (٤٤٠).

وذكر سعيد بن منصور: حدثنا سفيان عن أبي الزناد أنه قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته: أيفرق بينهما؟ قال: نعم، قلت: سنة؟ قال: سنة، وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

## المستفاد من هذه الحكومة

المستفاد من هذه الحكومة أن الرجل مجبور على الإنفاق وليس مختاراً في هذا، بل إن الرجل إذا لم يجد ما ينفق على امرأته كان مجبراً على طلاقها.

قال علماؤنا: إن الزوج المعسر في النفقة على زوجته يؤجل شهراً أو نحوه، فإذا انقضى الأجل المضروب وهي حائض أخر حتى تطهر، وفي الصداق عامين، ثم يطلقها عليه الحاكم طلقة رجعية.

\*\*\*

## حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم

### أن لا نفقة للمبتوتة ولا سكنى<sup>(٢)</sup>

ورد في الصحيح عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها ألبتة، وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته فقال: «والله ما لك علينا من شيء»، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له وما قال، فقال: «ليس لك عليه نفقة» فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك. ثم قال: تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدّي عند ابن أم مكتوم، فإنه رجل أعمى، تضعين ثيابك، فإذا حللت فأذنيني» قالت: فلما حللت، ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما أبو جهم، فلا يضع عصاه عن عاتقه،

(١) وهذا الحديث من مراسيل سعيد بن المسيب رضى الله عنه. وقد ورد في سنن سعيد بن منصور.

(٢) الزاد (٥٢٢/٥) بتصرف.

وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحى أسامة بن زيد» فكرهته، ثم قال؟: «انكحى أسامة بن زيد، فنكحته، فجعل الله فيه خيراً واغتبطت»<sup>(١)</sup>.

وفى الصحيح أيضاً أن زوج فاطمة بنت قيس كان طلقها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أنفق عليها نفقة دوناً فلما رأت ذلك، قالت: والله لأعلمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن كانت لى نفقة أخذت الذى يصلحنى، وإن لم تكن لى نفقة لم آخذ منه شيئاً، قالت: فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «لا نفقة لك ولا سكنى»<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها: «لا نفقة لك إلا إن تكونى حاملاً»<sup>(٣)</sup>.

وفى مسلم أيضاً عن الشعبي، قال: دخلت على فاطمة بنت قيس، فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها، فقالت: طلقها زوجها ألبته<sup>(٤)</sup>، فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السكنى والنفقة، قالت: فلم يجعل لى سكنى ولا نفقة، وأمرنى أن اعتد فى بيت ابن أم مكتوم<sup>(٥)</sup>.

وثبت فى مسلم أيضاً أنها قالت: أرسل إلى زوجى أبو عمرو بن حفص بن المغيرة عيَّاش بن أبى ربيعة بطلاقى، فأرسل معه بخمسة أصع تمر، وخمسة أصع شعير، فقلت: أما لى نفقة إلا هذا؟ ولا أعتد فى منزلكم؟ قال: لا، فشددت على ثيابى، وأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «كم طلقك؟» قلت: ثلاثاً، قال: «صدق، ليس لك نفقة، اعتدى فى بيت ابن عمك ابن أم مكتوم، فإنه ضرير البصر، تضعين ثوبك عنده، فإذا انقضت عدتك فأذنينى»<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(١) صحيح مسلم (١٤٨٠).

(٢) مسلم (١٤٨٠).

(٣) أبو داود (٢٢٩٠ / ٧١٦ / ٢) وأخرجه النسائى كاملاً (٢١٠ / ٦).

(٤) أى طلقتها طلاقاً مبنوتة غير مرجوع فيها.

(٥) مسلم (١٤٨٠).

(٦) مسلم فى صحيحه (١٤٨٠) والنسائى أيضاً بطرقه وألفاظه وصحيح إسناده (١٤٤ / ٦) أنه ﷺ قال لها: «إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة» وورد فيه أيضاً بلفظ: «إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة».

وهذا القضاء موافق تمام الموافقة لكتاب الله عز وجل حيث قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

لكن كثيرا من الصحابة نَعَوْا على فاطمة، وطعنوا في خبر فاطمة بنت قيس، وقد تنوزع في هذا الخبر ما بين تصديق وتكذيب واستنكار تام ونحن نوجز هذه المطاعن والردود عليها ونؤكد أن خبرها مقبول وصحيح وموافق لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

فقد طعن في هذا الخبر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما بلغه إذ قال: «لا نترك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت؟ لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾».

\*\*\*

وطعنت أيضا أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها في هذا الخبر إذ قالت: «ما لفاطمة بنت قيس خيرٌ أن تذكر هذا الحديث» وقال البخارى: فانتقلها عبد الرحمن، فأرسلت عائشة إلى مروان وهو أمير المدينة «اتق الله واردها إلى بيتها».

وثبت في الصحيحين، عن هشام بن عروة أنه قال لعائشة -رضى الله عنها-: ألم ترى إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها ألبته، فخرجت، فقالت: بشس ما صنعت، فقلت: ألم تسمعى إلى قول فاطمة؟ فقالت: أما أنه لا خير لها في ذكر ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) الطلاق ١ - ٣.

(٢) البخارى (٤٤٢/٩) ومسلم (١٤٨١).

وفى الصحيح أن عائشة قالت لها: «ألا تتقى الله»، تعنى فى قولها: لا سكنى لى ولا نفقة<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

وطعن فيه أسامة بن زيد حِبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.  
وطعن فيه أيضا سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، والأسود بن يزيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن.

\*\*\*

لكن ابن قيم الجوزية شيخ أعلام السلف تلميذ ابن تيمية ردَّ كل المطاعن فى خبر فاطمة بنت قيس، وقرر أنه هو الصحيح الموافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وذكر دفاعاً عنها وعن خبرها الذى اعتورته الطعون من كل سبيل، بل ومن أكابر الصحابة غير المشكوك فى علمهم وتواطؤهم على الصحيح المسنون.  
ونوجز ردوده فى الآتى:

\* أولاً: بخصوص الطعن فى الخبر من جهة أنه رواية امرأة طعن مرفوض مردود، وأن العلماء قاطبة على خلافه؛ لأن السنن تؤخذ عن المرأة مثلما تؤخذ عن الرجل وكمن سنة تلقاها العلماء بالقبول عن امرأة واحدة من الصحابة.

\* ثم إن الزعم بأن روايتها مخالفة للقرآن فهو ليس صحيحاً، إذ أن خبر فاطمة إما أن يكون مخصصاً لعامه، أو أن يكون هذا الخبر بياناً وتفصيلاً لما سكت عنه، ولم يتناوله.

الثالث: أن يكون بياناً لما أريد به، وموافقاً لما أرشد إليه سياقه وتعليقه وتنبيهه، وهذا هو الصواب الموافق لكتاب الله، وهو بذلك ليس مخالفاً، ولا يمكن أن يكون مخالفاً لكتاب الله عز جل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

\*\*\*

(١) البخارى (٤٢٢/٩).

(٢) وذكر ابن قيم الجوزية أن أسامة بن زيد كان إذا سمع من فاطمة شيئاً من هذا رماها بما فى يده.

أما عن القول إن خروج فاطمة لم يكن إلا لفحش لسانها وبذاءتها، فإنه أبعد ما يكون عن الحق والصواب، وهذا لا يمكن أن يكون نعتاً لصحابية جلييلة من المهاجرات الأول، ولو أنها كانت موصوفة بمثل تلك الصفات المذمومة، لكان الأولى أن ينهاها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك.

\*\*\*

ولكن المتمسكين بقول عمر رضى الله عنه: «لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة»، فقد أعاذ الله أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه من مثل هذا القول، فقد قال الدارقطنى: بل إن السنة بيد فاطمة بنت قيس قطعاً. وقال الإمام أحمد بن حنبل: " لا يصح ذلك عن عمر".

وينبغي أن لا يحمل الإنسان فرط الانتصار للمذهب والتعصب له على معارضة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يستفاد أيضاً من هذه المسنونات أن لبن الفحل يُحرّم وأن التحريم ينتشر منه كما ينتشر من المرأة، وهذا الحق والصدق غير الممتري فيه، ولا عبرة بمخالفة المخالفين، وتأويلات المتأولين.

وقد دل التحريم بلبن الفحل على تحريم المخلوقة من ماء الزانى دلالة الأولى والأخرى؛ إذا حرم عليه أن ينكح من قد تغذت بلبن ثار بوطئه، فكيف يحل له أن ينكح من خلق من نفس مائه بوطئه؟ وكيف يحرم الشارع ابنته من الرضاع لما فيها من لبن كان وطء الرجل سبباً فيه، ثم يبيح له نكاح من كانت مخلوقة بنفس وطئه ومائه؟ إن هذا محالٌ تمام الاستحالة.

\*\*\*

ثم إن عدم تحريم المصة والمصتان، أو الإملاجة والإملاجتان، ولا يُحرّم إلا خمس رضعات، وهذا فيه نزاع واختلاف مشهور بين العلماء، وليرجع إلى مبسوط القول فيه فى مظانه من كتب الفقه من أراد الاستزادة.

كما أن الرضاع المقطوع بتحريمه، إنما هو ذلك الذى يكون قبل الفطام فى زمن الارتضاع المعتاد، وفى توقيته أيضاً نزاع طويل مشهور بين الفقهاء.

\*\*\*

## حكمه صلى الله عليه وسلم وقضاؤه فى وجوب النفقة للأقارب

ورد عن كليب بن منفعة عن جده، أنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم، فقال: يارسول الله، من أبر؟ قال: «أمك وأباك وأختك وأخاك، ومولاك الذى يلى ذاك، حق واجب ورحم موصولة»<sup>(١)</sup>.

وثبت عن الشيخين فى الصحيحين، عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: «أمك»، قال: ثم من؟ قال: «أمك» قال: ثم من؟ قال: «أمك»، قال: ثم من؟ قال: «أبوك» ثم أدناك أدناك<sup>(٢)</sup> وفى سنن النسائي عن طارق المحاربى قال: قدمت المدينة فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول: «يد المعطى العليا وابدأ بمن تعول: أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك»<sup>(٣)</sup>.

وثبت فى سنن أبى داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن أطيب ما أكلتم كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً»<sup>(٤)</sup>.

وورد فى كتاب النسائي من حديث جابر رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شىء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شىء، فلذى قرابتك، فإن فضل عن ذى قرابتك، فهكذا وهكذا»<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو داود (٣٥١/٥) / ٥١٤٠.

(٢) البخارى (٣٣٦/١٠) ومسلم (٢٥٤٨) وذكره السيوطى فى الصغير، عن أبى هريرة وصححه (٦٦/١).

(٣) سنن النسائي (٦١/٥) وكذا ورد عن معاوية القشبرى رضى الله عنه فى صحيح الترمذى بنحوه (١٨٩٧).

وهو أيضاً من هذا الطريق فى أبو داود (٣٥١/٥) / ٥١٣٩. وهو حسن الإسناد.

(٤) أبو داود (٨٠١/٥) / ٣٥٣٠ وابن ماجه (٢٢٩٢) وقد ورد مرفوعاً أيضاً عند أبى داود (٨٠٠/٥) / ٣٥٢٨ و٣٥٢٩.

(٥) النسائي (٦٩/٥) راجع تفسير الطبرى (٢٣٩/٨).

ولما أن شكت إليه صلى الله عليه وسلم هند بنت عتبة شح أبى سفيان، قال لها: «خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف»<sup>(١)</sup>.

وقد قرر القرآن الكريم ذلك فى قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> فأقر بحق ذى القربى، ولا يخفى على أحد ما فى جعل الفضل حقاً من إحياء لغوى جميل معبر.

وهذا موافق أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

### حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الرضاعة

أخرج الشيخان من حديث عائشة رضى الله عنها، أنه صلى الله عليه وسلم قال: «إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة»<sup>(٥)</sup>.

وثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة فقال: «إنها لا تحل لى، إنها ابنة أخى من الرضاعة، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم»<sup>(٦)</sup>.

(١) متفق عليه عند البخارى (٤٤٤/٩، ٤٤٤٥) ومسلم (١٧١٤).

(٢) النساء: ٣٦.

(٣) الإسراء: ٢٦.

(٤) البقرة: ٢٣٣.

(٥) البخارى (١١٩/٩، ١٢٠) ومسلم (١٤٤٤).

(٦) البخارى (١٨٦/٥) ومسلم (١٤٤٧).

وثبت في الصحيح عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تحرم المصّة والمصتان»<sup>(١)</sup> وفي رواية «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان»<sup>(٢)</sup> وثبت في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها: «إنّذنى لأفّلع أخى أبى القعيس، فإنه عمك»<sup>(٣)</sup>.

وثبت في الصحيح عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان فيما نزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يُحرّم ثم نُسَخّن بخمس معلومات، فتوفّى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن»<sup>(٤)</sup>.

وليس كل إرضاع محرماً إلا ما كان مُعْتَمِداً عليه كلية في تغذية الطفل، فقد ورد في كتاب الجامع الصحيح: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتح الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام»<sup>(٥)</sup>.

وفي سنن أبى داود: «لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم، وأنشّر العظم»<sup>(٦)</sup>. وثبت في سنن أبى داود من حديث الزهري عن عروة، عن عائشة رضى الله عنهما، أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبنى سالماً، وأنكحه ابنة أخيه هنداً بنت الوليد بن عتبة، وهو مولى لامرأة من الأنصار، كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيداً، وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعى إليه، وورث ميراثه، حتى أنزل الله تعالى قوله: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> فردّوا إلى آبائهم فمن لم يُعْلَم له أب كان مولى وأخاً في الدين، فجاءت سهلة بنت القرشى، ثم العامرى، وهى امرأة أبى حذيفة، فقالت: يا رسول الله، إنا كنا نرى سالماً ولدناً، وكان يأوى معى ومع أبى

(١) مسلم (١٤٥٠).

(٢) مسلم (١٤٥١) من حديث أم الفضل.

(٣) وكانت امرأته أرضعت عائشة رضى الله عنها، ولما كان لبن امرأته بسببه كان بمنزلة عمها. البخارى (١٢٩/٩، ١٣٠) ومسلم (١٤٤٥)، والجامع الصحيح للترمذى (١١٤٩).

(٤) مسلم (١٤٥٢).

(٥) الترمذى (١١٥٢) وقال أبو عيسى: «هذا حديث صحيح» أهد.

(٦) أبى داود (٢٠٥٩/٧٠٩/٢، ٢٠٦٠).

(٧) الأحزاب: ٥.

حذيفة فى بيت واحد ويرانى فضلاً، وقد أنزل الله تعالى فيهم ما قد علمت، فكيف ترى فيه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرضعيه» فأرضعته خمس رضعات، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة، فبذلك كانت عائشة رضى الله عنها تأمر بنات إخوتها، وبنات أخواتها أن يرضعن من أحبت عائشة رضى الله عنها أن يراها ويدخل عليها، وأبت ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبی صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة من الناس حتى يرضع فى المهد، وقلن لعائشة: لعلها كانت رخصة من النبی صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

## المستفاد من هذه الأقضية والأحكام والمسنونات الثابتة

\* إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة. وهذا متفق عليه من غير نكير. كما لا يتعدى التحريم إلى غير المرتضع ممن هو فى درجته من إخوته وأخواته، فيباح لأخيه نكاح من أرضعت أخاه وبناتها وأمهاتها، ويباح لأخته نكاح صاحب اللبن وأباه وبنيه.

وبالجملة فإن ثبوت أحكام النسب من وجه لا يستلزم ثبوتها من كل وجه، أو من وجه آخر.

فإن نساء النبی صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين فى التحريم والحرمة فقط، لا فى المحرمية، فليس لأحد أن يخلو بهن، ولا ينظر إليهن، بل قد أمرهن الله بالاحتجاب عمن حرم عليه نكاحهن من غير أقاربهن، ومن بينهن وبينه رضاع. قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

ثم إن هذا الحكم لا يتعدى إلى أقاربهن ألبتة.

\*\*\*

(١) أخرجه أبو داود (٢/٥٤٩/٦١) وفي لفظ مسلم (١٤٥٣) أن امرأة أبى حذيفة قالت: يا رسول الله، إن سالماً يدخل علىّ وهو رجل، وفى نفس حذيفة منه شىء، فقال رسول الله ﷺ: «أرضعيه حتى يدخل عليك».

(٢) الأحزاب ٥٣.